الانتخابات النيابية في اليمن
دراسة جغرافية تطبيقية للسلوك ألتصويتي للناخبين في الدائرة (٣٠) للدورة الانتخابية الثالثة ٢٠٠٣

د. احمد مهيوب احمد

كلية الآداب – قسم الجغرافيا

الدراسة وأهميتها .

عرف اليمن نظام الانتخابات منذ وقت مبكر حيث كانت السلطة السياسية في عهد الدولة السبئية تتكون من عدد من المجالس المساهمة في عملية صنع القرار السياسي وفقا لمهماتها الأساسية . فقد كان هناك مجلس استشاري يقف إلى جانب الملك ويساعده في إدارة شئون الدولة ، ومجالس أخرى تتولى إدارة المقاطعات التابعة لسيادة الدولة مثل المجالس التي كان يطلق عليها إ سم (مزود) تشبه إلى حد ما المجالس المحلية الحالية بتخصصاتها وتوزيعها المكاني على جميع الوحدات الإدارية للدولة .ومجلس آخر يطلق عليه مجلس (المثامنة اوالثمانية)الذي كان يضم ممثلين من جميع المقاطعات ويتمتع بسلطة دستورية بحيث لا يحق للملك أن يعتلى عرش السلطة الأبعد موافقته[١] .

وترتبط عملية الانتخابات ارتباطا وثيقا بنظام الديمقراطية القائم على التعددية السياسية ، وهي لذلك تعد تركة ليبرالية كما وصفها بعض الجغرافيين [٢] حيث أخذت تمارسها الدول الرأسمالية التي تأخذ بنظام الأحزاب. وتتبع نظام التمثيل النيابي القائم على الانتخابات الحرة والمباشرة ، وبالتالي أخذت الدول تباعا لهذا النهج بحيث اصبح يمثل محددا سياسيا هاما في أساسيات النظام السياسي

للدول . لذلك فالانتخابات تعد من الأهمية في قوة الدولة بأنها تعتبر الوسيلة المثلى للتبادل السلمي للسلطة لأنها تعمل على نقل الصراع إلى المساحات الدستورية ومقياسا لأيدلوجية الصراع السلمي للوصول إلى السلطة بأمان (٣) إلى جانب أن الانتخابات تعد من الأهمية بأنها ظاهرة سياسية هامة في حياة الدولة اليمنية التي عملت على ترسيخ النهج الديمقراطي بما يكفل للمواطن حرية ممارسة حقوقه الدستورية وفقا للضوابط التي حددها الدستور بما يكفل سلامة الأجراء الانتخابي .

ويعد التصويت على درجة كبير من الأهمية في الانتخابات لأنه يكشف عن كثير من الجوانب التي تشكل مجالا خصبا للباحثين في مجال جغرافية الانتخابات ، حيث يمكن من خلاله التعرف على سلوك الناخبين في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات و العوامل المؤثرة في ذلك إلى جانب معرفة جوانب القوة والضعف في العملية الانتخابية . من خلال المعايير المستخدمة في تقسيم الدوائر الانتخابية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مسار العملية الديمقراطية في اليمن من خلال الانتخابات النيابية التي تمت على مستوى الدولة منذ إعلان قيام الوحدة بين شطري الوطن والتعرف على الاتجاهات السلوكية للناخبين حيال الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات النيابية ، والتأثيرات المختلفة تجاه عملية التصويت لصالح مرشح بعينه . كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى التعرف على الميول السياسي للناخبين ومدى تفاعلهم مع مرشحي الأحزاب التي ينتمون إليها وفق معطيات العمل الديمقراطي في اليمن. إلى جانب إبراز دور العوامل المؤثرة في السلوك ألتصويتي للناخبين وتأثيرها على مستقبل العمل السياسي.

منهج الدراسة

تتطلب طبيعة الدراسة في هذا الجانب ضرورة استخدام اكثر من منهج حيث استخدم المنهج التاريخي وذلك من تتبع مراحل نشأة الظاهرة تطورها خلال الدورات الانتخابية التي تمت والمنهج التحليلي تحليل الجوانب المتعلقة بسلوك الناخب والتأثيرات المختلفة إلى جانب منهج تحليل القوة الذي من خلاله يبرز تأثير الظاهرات السياسية سلبا او إيجابا على مستقبل حياة الدولة والمنهج السلوكي الذي يبرز اثر الظروف البيئية على سلوك الناخب وكذلك المنهج المكاني الذي يركز على دراسة التأثيرات المكانية في سلوك الناخبين وذلك لتغطية مختلف جوانب الدراسة في هذا الموضوع.

الإطار المكاني للدراسة :

تشمل الدراسة الدائرة الانتخابية رقم ٣٠ التي تعد إحدى الدوائر الانتخابية التابعة لمحافظة تعز والتي يتحدد موقعها جغرافيا في الجزء الغربي من المدينة وتتبع إداريا مديرية المضفر . الى جانب شمولية الدراسة للانتخابات النيابية التي تمت على مستوى الوحدة السياسية خلال الدورات الانتخابية الثلاث وذلك بشكل مختصر .

خطة الدراسة

تقسم الدراسة وفقا لطبعتها إلى محورين رئيسيين : يتناول المحور الأول الإطار النظري الذي خصص لدراسة الانتخابات النيابية التي تمت على مستوى اليمن خلال الدورات الانتخابية الثلاث (١٩٩٣ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٣) بالتركيز على جانب الإعداد والتنظيم المكاني وقيد وتسجيل الناخبين

ونتائج الانتخابات . بينما يتناول المحور الثاني الجانب التطبيقي للسلوك ألتصويتي للناخبين في الدائرة الانتخابية ٣٠.

الدراسات السابقة .

تعد جغرافية الانتخابات جزء لايتجزء من الجغرافيا السياسية التي نالت اهتمام الدارسين والباحثين في وقت مبكر وكانت الإشارة إلى الانتخابات إشارات عرضية ضمن موضوعان الجغرافيا السياسية بشكل عام ومن هذه الدراسات:

١- على المستوى المحلي .لا توجد حتى الآن سوى دراسة(عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي) بعنوان جغرافية الانتخابات في اليمن [٤] تناولت دراسة الانتخابات النيابية التي تمت على مستوى اليمن للفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣م وخلصت إلى أن الانتخابات في اليمن لازالت تأخذ طابعا قبليا قوامه التأثر بمعطيات النظام القبلي في المشاركة السياسية.

٢- على المستوى الإقليمي . توجد عدد من الدراسات التي تمت في بعض الأقطار العربية ومنها:

- دراسة (غانم النجار وجاسم محمد كرم) بعنوان "السلوك الانتخابية في الكويت "ركزت على أهمية البعد التاريخي في عملية الانتخابات وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلوكية في التصويت الانتخابي مؤكدة على أهمية الدعاية الانتخابية في تفعيل المشاركة.[٥]

- تناول محمد محمود الديب ضمن كتاب الجغرافيا السياسية منظور معاصر جغرافية الانتخابات حيث أشار إلى نشأة جغرافية الانتخابات والموضوعان المختلفة التي تتناولها.

الاظار النظري للدراسة

عرف اليمن نظام الديمقراطية منذ وقت مبكر ولكن ليس بالصورة الحالية القائمة على التعددية السياسية التي أفرزتها طبيعة الحياة المعاصرة ، وتجسدت ملامحها الرئيسية بصورة واضحة بعد إعلان قيام الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م التي عملت على ترسيخ مبدأ الديمقراطية الحقيقية التي تفاعلت مع معطيات النظم الانتخابية والمشاركة الفعلية في عملية صنع القرار ، عن طريق اختيار الشعب لممثليه في السلطة التشريعية والسلطة المحلية . وبطريقة منضمة وفقا للتشريعات القانونية التي عملت على تنظيم سير أجرا آت الممارسة الديمقراطية ، ممثلة بصدور مشروع قانون الانتخابات عام ١٩٩٢م الذي يتكون من ٧٩ مادة مستمدة من التشريعات القانونية التي كانت سائدة قبل الوحدة في كلا الشطرين .(اليمن الشمالي واليمن الجنوبي) حيث صدرت نحو ستة قوانين انتخابية خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨٩م منها أربعة في الشمال واثنين في الجنوب . [٦]

بموجب هذا المشروع تم تحديد المفاهيم الأساسية الهامة للتنظيم المكاني لعملية الانتخابات ، حيث تم تقسيم مساحة الأرض اليمنية إلى عدد من الدوائر الانتخابية وذلك وفقا لمعيار الحجم السكاني وتحديد مراحل سير الانتخابات حتى مرحلة الاقتراع .

أولا: الإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات النيابية.

الانتخابات النيابية في اليمن دراسة جغرافية تطبيقية للسلوك ألتصويتي للناخبين في الدائرة (احمد مهيوب احمد

سبق عملية إجراء أول انتخابات نيابية على مستوى الدولة اليمنية الموحدة عدد من الاجرآت القانونية التي من أهمها :

١-تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية بلغ عددها نحو (٣٠١) دائرة موزعة على جميع المحافظات اليمنية البالغ عددها ٢٠ محافظة وأمانة عاصمة شكل رقم (١) وفقا لمعيار حجم السكان البالغ عددهم عام ١٩٩٣ نحو (١٤١١٢٢٤٣) نسمة [٧] وبمتوسط قدره ٤٧٣٦٥ نسمة لكل دائرة انتخابية ، كما تم تقسيم الدوائر إلى مركز انتخابية بلغ عددها نحو(٢٠١٧) مركز بمتوسط سبعة مراكز للدائرة الواحدة . وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢) والذي من خلالهما يتبين الآتي .

أ- أن اكبر عدد من الدوائر الانتخابية كان من نصيب محافظة تعز(٤٣ دائرة انتخابية) بنسبة قدرها ١٤.١٢% من مجموع الدوائر الانتخابية وبمتوسط (٤٧١٩٠) نسمة لكل دائرة انتخابية . يرجع ذلك بطبيعة الحال إلى كبر حجم سكان المحافظة البالغ عددهم نحو(٢٠٢٩١٧٧) نسمة .

ب- أن أقل عدد من الدوائر الانتخابية كان من نصيب محافظتي الجوف والمهره حيث لم تحصل كل منها إلا على دائرتين فقط نظرا لصغر حجم سكان هاتين المحافظتين .

ت- عدم تناسب توزيع الدوائر الانتخابية وفقا لما تم تحديده بالنسبة لمعيار حجم السكان ، حيث بلغ متوسط عدد السكان للدائرة الواحدة في محافظة المهرة نحو (٥٥٢٣٦) نسمة بينما بلغ متوسط عدد السكان للدائرة الواحدة في محافظة صعدة إلى (٢٣٩٤٣) نسمة للدائرة الواحدة . يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الحياة الاجتماعية التي يعيشها

سكان هاتين المحافظتين وأيضا الظروف الجغرافية التي لعبت دورا كبيرا في عملية توزيع الدوائر والمراكز الانتخابية على مستوى الوحدة السياسية وفقا لحجم السكان ونمط توزيعهم الجغرافي .

ولما كان التحيز في تقسيم الدوائر الانتخابية يقاس من خلال نسبة الأصوات مقارنة بعدد المقاعد التي حصل عليها حزب من الأحزاب[٨] فان عملية التحيز في الانتخابات اليمنية لايمكن الجزم بها لأن تقسيم الدوائر الانتخابية تمت في مرحلة سابقة للانتخابات النيابية الأولى وبالتالي لم يكن أي من الأحزاب والتنظيمات السياسية قد عرف المناطق التي يتركز فيها أنصاره خاصة وان النشاط الحزبي حيينها لم يكن قد ترسخ لدي الغالبية من ابنا الشعب .

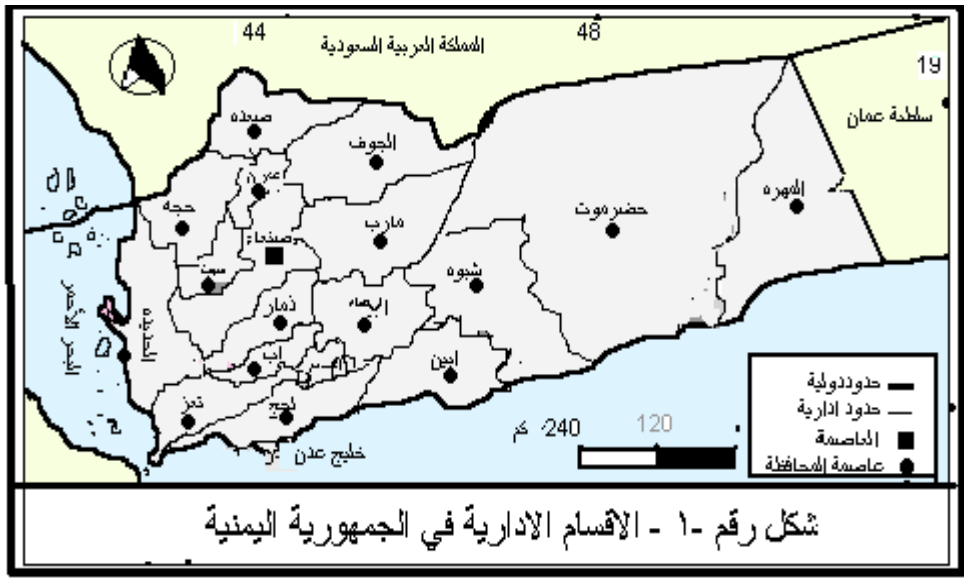

شكل رقم -١ - الاقسام الادارية في الجمهورية اليمنية

المصدر إعدا الباحث اعتمادا على خريطة الجمهورية اليمنية

جدول رقم (١)التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية في اليمن سنة ١٩٩٣ م

الانتخابات النيابية في اليمن دراسة جغرافية تطبيقية للسلوك ألتصويتي للناخبين في الدائرة (

احمد مهيوب احمد

البيان المحافظة	عدد السكان	عدد الدوائر	النسبة %	عدد المراكز	النسبة%	متوسط عدد السكان/دائرة
تعز	٢٠٢٩١٧٧	٤٣	١٤.٢٨	٢٢٧	١١.٢٥	٤٧١٩٠
إب	١٨٢٣٧٤٢	٣٨	١٢.٦٢	٢٢٧	١١.٢٥	٤٧٩٩٣
صنعاء	١٦٩١٢٠٠	٣٦	١١.٩٦	٢٢٧	١١.٢٥	٤٦٩٧٧
الحديدة	١٥٩٦٠٣٢	٣٤	١١.٢٩	١٧٥	٨.٦٧	٤٦٩٤٢
حجه	١٠٧٣١٣٢	٢٣	٧.٦٤	١٤٧	٧.٢٨	٤٦٦٥٧
ذمار	٩٨٨٩٢٧	٢١	٦.٩٧	١٥٠	٧.٤٣	٤٧٠٩١
أمانة العاصمة	٨٧٨٨٦٠	١٨	٥.٩٨	٨٤	٤.١٦	٤٨٨٢٥
حضرموت	٧٩٥٢٠٧	١٧	٥.٦٤	١٧٠	٨.٤٢	٤٦٧٧٦
لحج	٥٩٦٨٠٤	١٢	٣.٩٨	١٠٠	٤.٩٥	٤٩٧٣٣
عدن	٥٠٦٢٧٩	١١	٣.٠٥	٧٣	٣.٦١	٤٦٠٢٥
البيضا	٤٥٥٩٠٦	١٠	٣.٣٢	٧٩	٣.٩١	٤٥٥٩٠
المحويت	٣٨٣٣٧٤	٨	٢.٦٥	٤٧	٢.٣٣	٤٧٩٢١
أبين	٢٧٨٣٣٦	٨	٢.٦٥	٨٨	٤.٣٦	٣٤٧٩٢
شبوه	٢٨٤٠٣٦	٦	١.٩٩	٨٤	٤.١٦	٤٧٣٣٩
صعده	٢١٥٤٨٨	٩	٢.٩٩	٥٠	٢.٤٧	٢٣٩٤٣
مأرب	١٤٤٨٣٤	٣	٠.٩٩	٣٩	١.٩٣	٤٨٢٧٨
المهرة	١١٠٤٧٢	٢	٠.٦٦	٣٠	١.٤٨	٥٥٢٣٦
الجوف	١٠٤٨٢١	٢	٠.٦٦	٢٠	٠.٩٩	٥٢٤١٠
عمران (*)	غير مبين	–	–	--	--	–
الضالع (*)	غير مبين	–	–	--	--	–
إجمالي	١٤١١٢٢٤٣	٣٠١	١٠٠	٢٠١٧	١٠٠	

المصدر:

- عبد الجليل الصوفي ،جغرافية الانتخابات في اليمن ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤،

(*)تعتبر من المحافظات الجديدة التي تم استحداثها قبل الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣

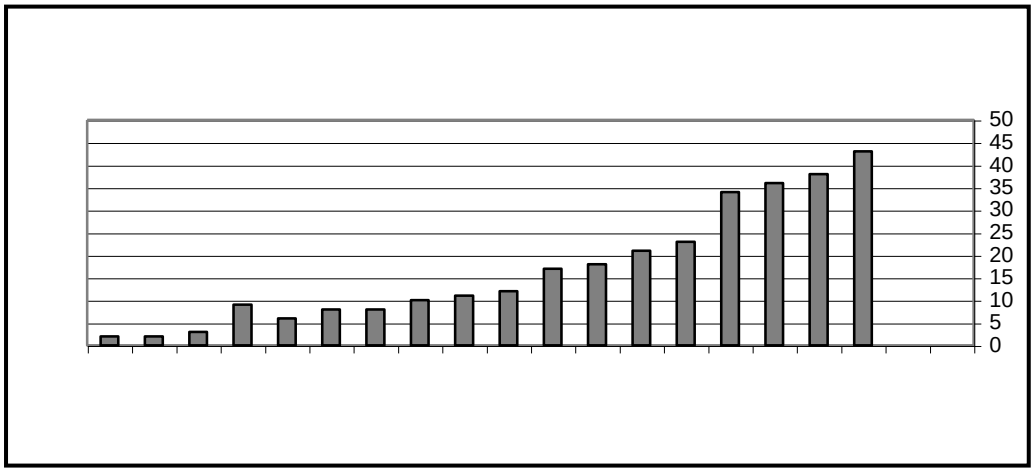

المصر: جدول رقم ١

٢

٢- قيد وتسجيل الناخبين .بدأت مرحلة قيد وتسجيل الناخبين بعد اكتمال تقسيم مساحة الدولة إلى دوائر انتخابية ، حيث بلغ إجمالي الناخبين المقيدين في سجلات القيد نحو (٢٦٨٨٣٢٣) ناخبا وناخبة ،يتوزعون على جميع الدوائر الانتخابية وبمتوسط (٨٩٣١) ناخب لكل دائرة انتخابية يتبين ذلك من واقع بيانات الجدول رقم (٢) والشكل رقم(٣) .

ثانيا : المشاركة في الانتخابات .

تمت أول مشاركة انتخابية برلمانية في اليمن بعد إعلان قيام الوحدة في ٢٢ مايو ، حيث مارس الناخبون على اثر ذلك حقوقهم الدستورية في انتخاب ممثليهم في البرلمان والتعبير عن آرائهم وميولهم السياسي .وبالتالي فإن أول انتخابات نيابية تمت على مستوى الوحدة السياسية كانت في عام ١٩٩٣ فيما تمت الدورة الانتخابية الثانية عام ١٩٩٧ م والثالثة في عام ٢٠٠٣م بمشاركة مختلف القوى السياسية التي مارست أنشطتها علنا بموجب دستور دولة الوحدة .

١- المشاركة في الدورة الانتخابية الأولى

تمت الانتخابات النيابية الأولى في الـ ٢٧ من أبريل ١٩٩٣ ، بعد أن أنهت لجان القيد والتسجيل أعمالها بتسجيل كل من بلغ سن الثامنة عشرة من العمر . حيث بلغ إجمالي من تم قيدهم في السجلات الانتخابية نحو (٢٦٨٨٣٢٣) ناخب وناخبة بمتوسط قدره (٨٩٣١) ناخب لكل دائرة. وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢) الذي من خلاله يتبين أن إجمالي الذين شاركوا في عملية التصويت الانتخابي بلغوا نحو (٢٣٠٥٣٤٤) ناخب وناخبة ،. وصلت نسبة المشاركة في التصويت إلى ٨٥.٧٥% . كما شارك في هذه الانتخابات نحو (٢٢) حزبا وتنظيما سياسيا. في حين تنافس على المقاعد البرلمانية نحو(٢١٨٤) مرشحا منهم ٩.٩٠ % ينتمون لأحزاب وتنظيمات سياسية ونحو ٩٠.١٠% مرشح مستقل

جدول رقم(٢)

إجمالي الناخبين المسجلين والمشاركين في التصويت للفترات الانتخابية (١٩٩٣-١٩٩٧-٢٠٠٣)

الفترة الانتخابية		الاولى١٩٩٣	الثانية ١٩٩٧	الزيادة %	الثالثة٢٠٠٣	الزيادة%
عدد الناخبين المسجلين		٢٦٨٨٣٢٣	٤٦٦٩٢٧٣	٧٣.٦٨	٨٠٩٧٥١٤	٧٣.٤٢
المشاركين قي التصويت		٢٣٠٥٣٤٤	٢٩٩٧٥٤٤	٣٠.٠٣	٦٢٠١٩٢٥	١٠٤.٤٦
عدد الأحزاب المشاركة		٢٢	١٢	-٤٥.٤٥	٢٣	٩١.٦٦
عدد المرشحين	حزبي	٢١٦	٧٥٤	%٢٤٤.٩٠	٩٩١	%٣١.٤١
	مستقل	١٩٦٨	١٣٩٩	-%٢٨.٩١	٥٠٤	-%٦٣.٧٥
	إجمالي	٢١٨٤	٢١٥٣	-%١.٤٨	١٤٩٥	-%٣٠.٥٦
عدد الأصوات الصحيحة		غير مبين	٢٧٢٧٢١٦	غير مبين	٥٩٩٦٠٤٩	%١١٩.٨٢
عدد الأصوات الباطلة		غير مبين	٢٧٠٣٢٨	غير مبين	٢٠٥٢٠٥	-٢٤.٠٩

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على : ،

- عبد الجليل الصوفي ، جغرافية الانتخابات في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق ، ص

- http://www.scer.org.ym/arab/elec.93a-97.03..htm.accest ..

خلصت نتيجة التصويت إلى أن التنافس على المقاعد البرلمانية انحصر بين ثلاثة أحزاب سياسية (المؤتمر الشعبي العام – الحزب الاشتراكي اليمني – التجمع اليمني للإصلاح) وبين المرشحين المستقلين الذين انظم اغلبهم إلى بعض الأحزاب . ومن خلال بيانات الجدول رقم (٣) يتبين أن مقاعد البرلمان خلال هذه الدورة توزعت بين ألأحزاب والمستقلون بنسب مختلفة وذلك على النحو التالي:

أ- حصلت الأحزاب الثلاثة (المؤتمر الشعبي العام – الحزب الاشتراكي اليمني – التجمع اليمني للإصلاح) على الأغلبية المطلقة من المقاعد بلغ عددها (٢٤١) مقعدا موزعة كما يلي:

- حصل المؤتمر الشعبي العام الذي فاز بأغلبية المقاعد البرلمانية على ١٢٢ مقعدا بنسبة قدرها (٤٠.٥٣%) من إجمالي المقاعد البرلمانية
- حصل الحزب الاشتراكي اليمني الشريك الآخر في السلطة على (٦٣) مقعدا بنسبة (٢٠.٩٣%)
- حصل التجمع اليمني للإصلاح على (٥٦) مقعدا بنسبة (١٥.٠٩%) .

ب-توزعت المقاعد المتبقية وعددها (٦٠) مقعدا بين الأحزاب الأخرى المشاركة في الانتخابات والمستقلين وذلك كما يلي :

- سبعة مقاعد لحزب البعث العربي الاشتراكي
- مقعدين لحزب الحق
- ثلاثة مقاعد للحزب الناصري (الديمقراطي – الوحدوي – التصحيح)

- ثمانية واربعون مقعدا كانت من نصيب المرشحين الذين دخلوا الانتخابات بصفة مستقلة[٩] (شكل رقم٣)

ج- بلع إجمالي الأصوات التي حصل عليها جميع المرشحين نحو (٢٣٠٥٤٤٥) ، صوتا ،موزعة كمايلي :

- حصل مرشحي المؤتمر الشعبي العام على (٦٣٧٧٢٨)صوت بنسبة قدرها (٣٢.١٢%) من إجمالي الأصوات (٧٤٠٥٢٣) وبمتوسط (٥٢٧٢.٢٧) صوت لكل مرشح
- حصل الحزب الاشتراكي اليمني على (٤١٣٩٨٤) صوت بنسبة قدرها (١٦.٥٩%) وبمتوسط (٦٥٧١.١٧) صوت للمرشح الواحد
- والتجمع اليمني للإصلاح على (٣٨٢٥٤٥) صوت بنسبة ١٧.٩٥% ، وبمتوسط (٦٨٣١.١٦) صوت لكل مرشح
- حصل المستقلون والأحزاب الأخرى على (٦٠٦٢٠١) بنسبة ٢٦.٢٩% وبمتوسط قدره (١٢٦٢٩.١٨) صوتا للمرشح الواحد
- حصل التنظيم الوحدوي الناصري على(٥٢٣٠٣) صوت لمرشح واحد[١٠].

جدول رقم (٣) توزيع مقاعد البرلمان بين الأحزاب والتنظيمات السياسية لجميع الفترات الانتخابية(الأولى –الثانية – الثالثة)

الفترة الانتخابية الحزب أو التنظيم	الأولى ١٩٩٣	الثانيـــة ١٩٩٧	الزيادة %	الثالثـــــة ٢٠٠٣	الزيادة %
المؤتمر الشعبي العام	١٢٢	١٨٧	٥٣.٢٧	٢٢٩	٢٢.٤٥
التجمع اليمني للإصلاح	٥٦	٥٣	٥.٦٦-	٤٥	١٥.٠٩-
الحزب الاشتراكي اليمني	٦٣	غير مشارك		٧	--
حزب البعث العربي	٧	١	٨٥.٧١-	٢	١٠٠
حزب الحق	٢	-	--	--	--
الوحدوي الناصري	١	٣	٢٠٠	٣	--
الديمقراطي الناصري	١	١	--	--	-
التصحيح الناصري	١	--		--	-
المستقلون	٤٨	٥٤	١٢.٥	١٤	٧٤.٠٧-
إجمالي المقاعد البرلمانية	٣٠١	٢٩٩		٣٠١	

المصدر: http://www.scer.org.ym.op.ct .

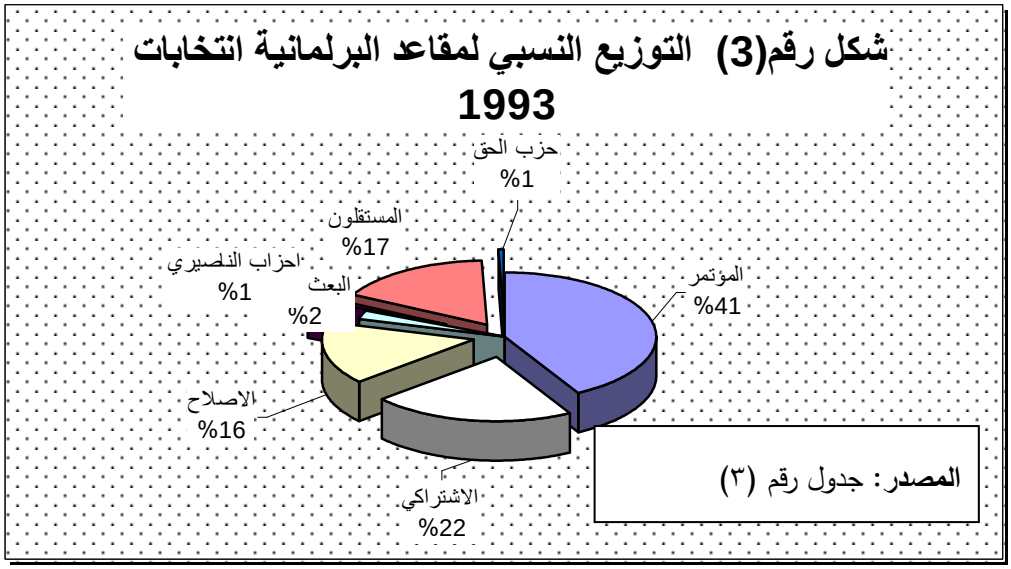

٢- المشاركة في الدورة الانتخابية الثانية

تمت في الـ ٢٧ من أبريل عام ١٩٩٧م وفقا للمعطيات الانتخابية السابقة بالنسبة لعدد الدوائر الانتخابية وعدد المراكز دون أي تغيير . ومن واقع بيانات الجدول السابق (جدول رقم ٢) يتبين أن هناك تطور في عدد الناخبين المقيدين في سجلات القيد إلى (٤٦٦٩٢٧٣) ناخب وناخبة بزيادة قدرها(٧٣.٦٧%) عن عدد الناخبين المقيدين في الدورة الانتخابية الأولى. ووصل عدد المشاركين إلى (٢٩٩٧٥٤٤) بزيادة ٢٠.٠٣% عن الدورة الأولى بينما بلغ إجمالي الأصوات الصحيحة نحو (٢٧٢٧٢١٦) بنسبة ٩٠.٩٨% من إجمالي المشاركين في التصويت . فيما تقلص عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في هذه الانتخابات إلى (١٢)

حزبا وتنظيما سياسيا بنقص قدره(-٤٥.٤٥%) عن الانتخابات السابقة ، يرجع ذلك إلى أن نحو (١٠) أحزاب سياسية قاطعة انتخابات هذه الدورة .

انحصر التنافس على المقاعد البرلمانية بين خمسة أحزاب إلى جانب المستقلين و قد بلغ إجمالي المرشحين في هذه الدورة نحو (٢١٥٣) مرشح من مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلون منهم ٣٥.٠٢% مرشح حزبي ونحو٦٤.٩٨% مرشح مستقل ، بنقص بلغ نحو١١.٤٢% عن الانتخابات السابقة ١٩٩٣ وكانت نتيجة التصويت كما هو موضح في الجدول رقم (٣) على النحو التالي :

- حصل المؤتمر الشعبي العام . على ١٨٧ مقعدا برلمانيا بنسبة قدرها ٦٢.١٢% من مجموع الكتلة البرلمانية بزيادة قدرها ٥٣.٢٧% عن الفترة السابقة كما بلغ إجمالي الأصوات التي حصل عليها مرشحيه نحو (١١٧٥٣٤٣) صوتا وبمتوسط قدره (٦٢٨٥) صوت للمرشح الواحد .
- حصل التجمع اليمني للإصلاح على (٥٣) مقعد بنسبة (١٧.٦٠%) من إجمالي الكتلة البرلمانية وبلغ لإجمالي الأصوات التي حصل عليها مرشحيه نحو (٦٣٧٧٢٨) صوت بمتوسط قدره (١٢٠٣٢) صوت للمرشح الواحد .
- حصل حزب البعث العربي الاشتراكي على مقعدين فقط بزيادة (- ٧١.٤٢%) حصل الوحدوي الناصري على ثلاثة مقاعد بزياد بلغت (٢٠٠%) عن الانتخابات السابقة ،وعدد أصوات (٥٥٤٣٨)

- أن المرشحين المستقلين حصلوا على ٥٤ مقعدا بنسبة ١٧.٩٤% من أجمالي المقاعد البرلمانية .بزيادة قدرها(١٠.٤١%) عن الانتخابات السابقة وبلغ عدد الأصوات التي حصلوا عليها نحو(٨٠٥٦٣٦) صوتا بمتوسط قدره (١٤٩١٩) صوت للمرشح الواحد

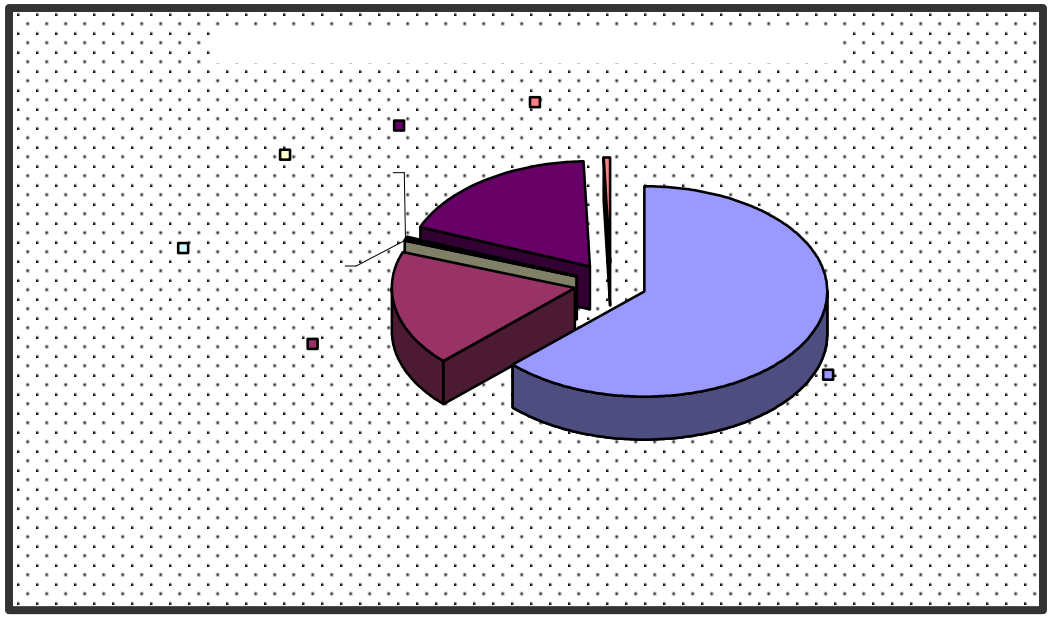

٣- المشاركة في الدورة الانتخابية الثالثة

أجريت في موعدها المحدد (٢٧ أبريل ٢٠٠٣) وسبق ذلك إعادة عملية التنظيم المكاني الذي قامت به الجنة العليا للانتخابات ومنها :

أ-القيام بإعادة تقسيم للدوائر الانتخابية وفق معايير موضوعية تراعي الجوانب الجغرافية والاجتماعية والسكانية ولزيادة أنماط التنظيم المكاني من اجل تسهيل مهمة الناخبين في الوصول إلى مراكز الاقتراع [١١] فتم تقسيم المديريات إلى دوائر محلية بلغ عددها (٥٦٢١) مركزاً انتخابياً (دائرة محلية) حسب قانون السلطة المحلية وتعديلاته ووفقاً لقانون الانتخابات العامة مع الإبقاء على التقسيم السابق للدوائر النيابية الذي تم وضعة في أول فترة انتخابية (٣٠١) دائرة.[١٢]. وقد تم عملية إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بعد التقسيم الإداري الجديد واستحداث محافظات جديدة لم تكن موجودة أثناء عملية التقسيم السابق الذي تم قبل الانتخابات الأولى١٩٩٣ وهي : محافظة عمران ومحافظة الضالع . وذلك وفقا لما هو موضح في الجدول رقم(٤)والشكل رقم(٥) ومن خلالهما يتبين الآتي :

- انخفاض عدد الدوائر الانتخابية لبعض المحافظات ومنها محافظة صنعاء بحوالي ١٦ دائرة بنسبة -٤٤.٤٤% ، يرجع ذلك إلى أن محافظة عمران كانت تشكل جزء منها وبالتالي فان عدد الدوائر التي خصصت لها والبالغ عددها نحو١٥ دائرة كانت من نصيب محافظة صنعاء ومحافظة حجة التي تناقصت عدد دوائرها الانتخابية بنسبة -١٣% . كما تقلصت عدد الدوائر لمحافظتي تعز-٩.٣٠ % وإب-٥.٢٦%
- زيادة عدد الدوائر الانتخابية لأمانة العاصمة بنسبة ٥.٥٥% وذلك على حساب محافظة صنعاء. كما كانت الزيادة أيضا في عدد الدوائر من نصيب محافظة حضرموت بنسبة ٥.٨٨% ومحافظة عدن ٨.٣٣% .

- توسيع عدد الدوائر المحلية حيث بلغت نسبة الزيادة نحو ١٧٨.٦٣% عن ما كان عليه الحال في الانتخابات النيابية السابقة ١٩٩٧. بما يتناسب مع توزيع السكان في مختلف الدوائر الانتخابية على مستوى جميع المحافظات ، و بلغت نسبة الزيادة في بعض المحافظات إلى ٧٠٠% كما هو الحال في محافظة الجوف التي نعاني من تشتت سكاني كبير.

يرجع السبب في ذلك إلى التقسيم الإداري الجديد الذي على إثره تم إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية حيث ضمت بعض المديريات لمحافظات أخرى بهدف إعادة التوازن في التقسيم الإداري وفقا لطبيعة الحياة الاجتماعية والسكانية وأيضا طبيعة الظروف الجغرافية ، إلى جانب تسهيل عملية التصويت وزيادة نسبة المشاركة ، خاصة وان إعادة التقسيم استهدف توسيع عدد المراكز الانتخابية (أتطلق عليها دوائر محلية) في جميع الدوائر .

ب- إجراء عملية قيد وتسجيل ووضع سجل انتخابي جديد بدلاً عن السجل الانتخاب السابق الذي تم وضعه عام ١٩٩٦م ليصبح السجل الجديد أساس لأي عملية انتخابية في المستقبل شارك في هذه المرحلة لجان مشكلة من جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية وذلك بنسب مختلفة من أجل تحقيق التوازن في جميع الدوائر الانتخابية وذلك على النحو التالي:

- أحزاب المعارضة وأحزاب اللقاء المشترك(٤٠%).
- المؤتمر الشعبي العام(٤٤%).
- المجلس الوطني للمعارضة (٨%).

احمد مهيوب احمد البيان / المحافظة	عدد الدوائر الانتخابية		الزيادة %	دد المراكز الانتخابية		
	١٩٩٣	٢٠٠٣		١٩٩٣	٢٠٠٣	
تعز	٤٣	٣٩	-٩.٣٠	٢٢٧	٤٨٨	١١٤.٩
إب	٣٨	٣٦	-٥.٢٦	٢٢٧	٤٩٠	١١٥.٨٥
صنعاء	٣٦	٢٠	-٤٤.٤	٢٢٧	٤١٤	٨٢.٣٧
الحديدة	٣٤	٣٤	-	١٧٥	٥١٥	١٩٤.٢٨
حجه	٢٣	٢٠	-١٥.٠	١٤٧	٥١٥	٢٥٠.٣٤
ذمار	٢١	٢١	-	١٥٠	٢٩٧	٩٨.٠
امانة العاصمة	١٨	١٩	٥.٥	٨٤	١٧٩	١١٣.٩
حضرموت	١٧	١٨	٥.٨٨	١٧٠	٣٦٥	١١٤.٧٠
لحج	١٢	١٢	-	١٠٠	٢٨٢	١٨٢.٠
عدن	١١	١٠	٨.٣٣	٧٣	١٣٠	٨٧.٠٨
البيضا	١٠	١٠	-	٧٩	٢٩١	٢٦٨.٣٥
المحويت	٨	٨	-	٤٧	١٦٧	٢٥٥.٣١
ابين	٨	٧	-١٤.٢	٨٨	١٩٤	١٢٠.٤٥
شبوه	٦	٦	-	٨٤	١٩٩	١٣٦.٩٠
صعده	٩	٩	-	٥٠	١٨١	٢٩٢.٠٠
مأرب	٣	٣	-	٣٩	١٣٨	٢٥٣.٣٤
المهره	٢	٢	-	٣٠	٧٤	١٥٦.٦٦
الجوف	٢	٥	١٥٠.٠	٢٠	١٦٠	٧٠٠.٠٠
عمران	-	١٥	-	--	٣٦٩	-
الضالع	-	٧	-	--	١٧٢	-
إجمالي	٣٠١	٣٠١	-	٢٠١٧	٥٦٢٠	١٧٨.٦٣

للانتخابات ٨%.

جدول رقم (٤) توزيع الدوائر الانتخابية حسب التقسيم الإداري سنة ٢٠٠٣م

المصدر: 2003. http://www.scer.org.yem/arab/takssem.htm

accent. 8/2004.

وقد استمرت مرحلة القيد والتسجيل ٣٠ يوماً تم خلالها قيد وتسجيل من بلغوا السن القانونية (١٨ عاماً) وتوزيع البطاقة الانتخابية الجديدة [١٣] وذلك كما توضحها بيانات الجدول رقم (٢) وذلك كما يلي :

- بلغ عدد الناخبين المقيدين (٨.٠٩٧.٥١٤) ناخب وناخبة بزيادة قدرها ٧٣.٤٢%عن الفترة السابقة ١٩٩٧م. وبمتوسط قدره (٢٦*٠٢) ناخب لكل دائرة .
- تنافس في هذه الانتخابات نحو(١٤٩٥) بنقص بلغ (- ٣٠.٥٦%) مرشح عن الانتخابات السابقة ، منهم (٩٩١) مرشحاً ينتمون إلى أحزاب وتنظيمأت سياسية بزيادة قدرها ٣١.٤١% و(٥٠٤) مرشح. مستقل بنقص بلغ -٦٣.٧٥ % عن الانتخابات السابقة ، يرجع ذلك إلى تطور نشاط الأحزاب والتنظيمات السياسية خلال الفترة التالية للانتخابات النيابية الأولى .
- بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم نحو (٦.٢٠١.٩٢٥) ناخبً وناخبة يشكلون نسبة ٧٦.٥٨ % .من إجمالي الناخبين المقيدين بزيادة قدرها ١٠٤.٤٦%.
- بلغ عدد الأصوات الصحيحة (٥.٩٩٦.٠٤٩) صوتاً والأصوات الباطلة (٢٠٥.٢٠٥) صوتا وبالتالي فان .نسبة الأصوات الصحيحة إلى الذين أدلوا بأصواتهم (٩٦.٦٩%):

وكانت النتيجة النهائية كما يلي[١٤].

- المؤتمر الشعبي العام حصل على(٢٢٩)مقعداً بنسبة ٧٦.٠٨% من إجمالي المقاعد البالغة ٣٠١ مقعدا. فيما بلغ إجمالي الأصوات التي حصل عليه مرشحيه

نحو (٣٤٣٩٤٤٢) صوتا بنسبة ٥٨.١٧% من إجمالي الأصوات الصحيحة . وبمتوسط(١٥٠١٩.٤٠) صوت لكل مقعد .

- التجمع اليمني للإصلاح حصل على(٤٥)مقعداً بنسبة(١٤.٩٥%) من إجمالي المقاعد ، وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليها نحو (١٣٤٦١٢٨) بنسة ٢٢.٧٦%من إجمالي الأصوات ، وبمتوسط (٢٩٢٦٣.٦٥) صوت لكل مرشح .
- الحزب الاشتراكي اليمني حصل على (٧)مقاعد بنسبة(٢.٣٣%) .ووصل عدد الأصوات التي حصل عليها نحو (٢٧٧٢٢٣) بنسبة ٤.٦٨% وبمتوسط (٣٩٦٠٣) صوت لكل مرشح فائز .
- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري حصل على(٣)مقاعد بنسبة (٠.٩٩%). بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحيه نحو (١٠٩٤٢) صوت بنسبة ٠.١٨% وبمتوسط(٣٦٤٢) صوت لكل مرشح .
- حزب البعث العربي الاشتراكي حصل على مقعدين بنسبة(٠.٦٦%.) كما حصل مرشحيه على (٤٠٣٧٧) صوتا بنسبة ٠.٦٨% وبمتوسط (٢٠١٨٨.٥) لكل مرشح من المرشحين الفائزين .
- حصل المستقلون على (١٤) مقعداً بنسبة(٤.٥٦%) من إجمالي المقاعد البرلمانية .في حين بلع إجمالي الأصوات التي حصلوا عليها نحو (٦٠٤٩٤٩) صوت بنسبة ١٠.٢٣% وبمتوسط (٤٣٢١٠) صوت لكل مرشح فائز

شكل رقم (٦)

التوزيع النسبي للمقاعد البرلمانية حسب نتائج الانتخابات النيابية ٢٠٠٣

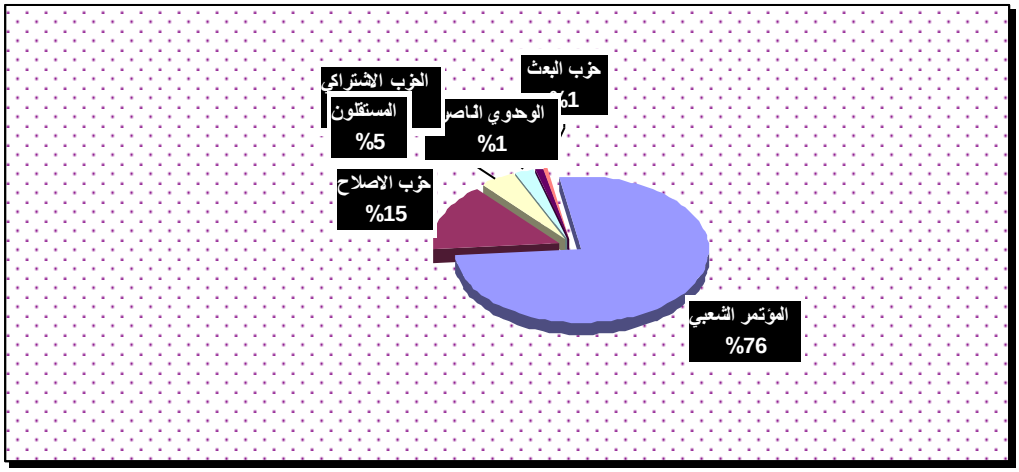

الدائرة الانتخابية رقم(٣٠)

تعد الدائرة ٣٠ إحدى الدوائر الانتخابية التابعة لمحافظة تعز وتتبع إداريا مديرية المظفر إحدى المديريات الثلاث التي تتكون منها مدينة تعز (عاصمة المحافظة)التي بدورها تقسم إلى دائرتين انتخابيتين هي :الدائرة ٣٠ والدائرة ٣١

يتحدد الموقع الجغرافي للدائرة ٣٠ في الجزء الغربي من المدينة (شكل رقم (٧) إذ تحتل حيزا مكانيا واسعا من مساحتها القطرية بامتدادها غربا باتجاه ضواحي المدينة وشمالا حيث المساحات المهيأة للنمو العمراني الذي اخذ بالزحف باتجاه الغرب والشمال الغربي . وهي لذلك تعد من الدوائر الانتخابية المهيأة للنمو السكني مما يجعلها تحتل صدارة اهتمام الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تسعي لاثبات وجودها في الساحة الدستورية تحسبا لإعادة تقسيمها إلى دائرتين وفقا لمعيار الحجم

السكاني المتزايد فيها . يتأكد ذلك من خلال ما تم اتخاذه من إجراءات حيال إعادة توزيع المراكز الانتخابية ، بحيث اصبح عدد المراكز نحو ستة مراكز خلال الانتخابات النيابية الأخيرة ٢٠٠٣ بدلا من خمسة مراكز في المراحل الانتخابية السابقة . تشمل نحو ١٦ حي سكني .

أولا:التنظيم المكاني للدائرة

تم تقسيم الدائرة إلى ستة مراكز انتخابية موزعة على ١٦ حارة وفقا لمعيار حجم سكان الدائرة البالغ عددهم نحو (٨٢٧٥٧) نسمة . يتبين ذلك من واقع بيانات الجدول رقم(٥) والشكل رقم(٨) ومن خلالهما يتبين أن إجمالي الناخبين المقيدين في السجلات الانتخابية للدائرة بلغوا نحو (٣٠٨٤٨) ناخب وناخبة يشكلون نسبة قدرها ٣٧.٢٧% من إجمالي سكان الدائرة وحوالي٣.١٠ % من إجمالي الناخبين المقيدين في عموم الدوائر الانتخابية للمحافظة والبالغ عددهم نحو (٩٩٢٥١٠) ناخب وناخبة ونحو ٠.٣٨% من إجمالي الناخبين المقيدين على مستوى الوحدة السياسية[١٥].يتوزعون جغرافيا على ستة مراكز انتخابية بنسب مختلفة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٥)توزيع المراكز الانتخابية في الدائرة ٣٠

المراكز الانتخابية	عدد السكان نسمة	%من جمالي السكان	إجمالي المقيدين في الانتخابات	% من إجمالي المقيدين في الدائرة	%من إجمالي سكان المركز
أ	٢٠٢٢٢	٢٤.٤٣	٥٣٦٤	١٧.٣٣	٢٦.٤٣
ب	١٨٢٧٧	٢٢.٠٨	٤٩٦٩	١٦.١٠	٢٧.١٩
ج	٦٠٧٠	٧.٣٣	٥٧٢٤	١٨.٥٥	٩٤.٢٩
د	١٣٠٩٨	١٥.٨٢	٥٢٣٠	١٦.٩٥	٣٩.٩٢
هـ	١٤٢٨٢	١٧.٢٥	٤١١٧	١٣.٣٤	٢٨.٨٢

و	١٠٨٠٦	١٣.٠٥	٥٤٤٤	١٧.٦٤	٥٠.٣٧
إجمالي	٨٢٧٥٧	١٠٠	٣٠٨٤٨	١٠٠	

المصـــدر : taiz.htm .2003 .accent. 8/200

http://www.scer.org.yem/arab/takssem

المؤتمر الشعبي العام ، محافظة تعز ، الدائرة الانتخابية ٣٠ ، تقرير غير منشور ، ٢٠٠٣

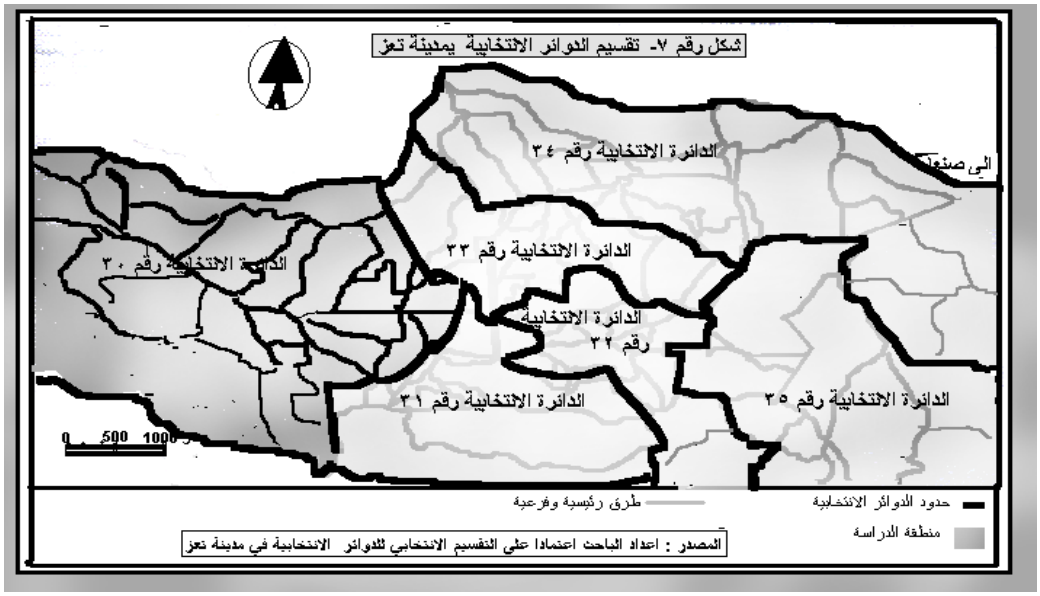

-المركز الانتخابي (أ)

بلغ إجمالي سكان المركز نحو (٢٠٢٢٢) نسمة يمثلون نسبة قدرها ٢٤.٤٣%من إجمالي سكان الدائرة يتوزعون على الاحيا السكنية التي بتكون منها المركز، بلغ إجمالي الناخبين المقيدين

في المركز نحو (٥٣٦٤) ناخب وناخبة بنسبة ٢٦.٤٣% من إجمالي سكان المركز ونحو١٧.٣٣%

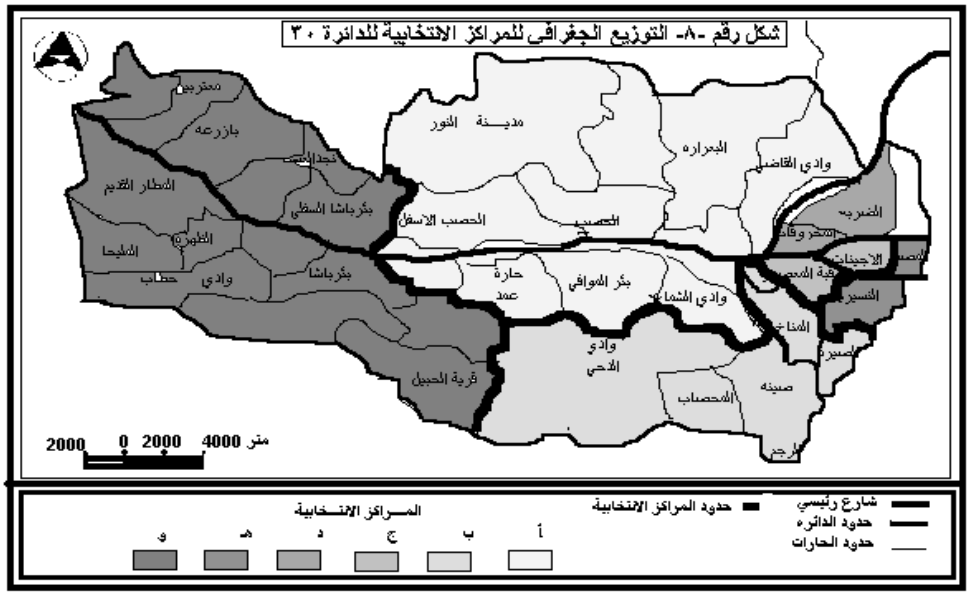

من إجمالي الناخبين المقيدين في الدائرة ،

- المركز الانتخابي (ب)

بلغ إجمالي المقيدين فيه نحو (٤٩٦٩) ناخب يمثلون نسبة ١٦.١٠ % من إجمالي الناخبين المقيدين في الدائرة .، يشكلون نسبة قدرها ٢٢.٠٨% من إجمالي سكان المركز البالغ عددهم نحو(

١٨٢٧٧) نسمة يتوزعون على جميع الأحياء السكنية التي يتكون منها المركز والبالغ عددها ستة أحياء سكنية

- المركز الانتخابي (ج)

يتكون من حارتان فقط هما: "الأجينات وقبة المعصور" ،وقد بلغ إجمالي المقيدين في السجلات الانتخابية نحو(٥٧٢٤) ناخب وناخبة بنسبة قدرها ١٨.٥٥% من إجمالي الناخبين المقيدين في الدائرة . وبنسبة قدرها ٩٤.٢٧ % من إجمالي سكان المركز البالغ عددهم نحو (٦٠٧٠) نسمة

- المركز الانتخابي (د)

يعتبر اصغر مركز انتخابي على مستوى الدائرة من حيث عدد الأحياء ، حيث يظم فقط حارة الضربة ، ويحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد الناخبين المقيدين في الدائرة يبلغ عددهم نحو (٥٢٣٠) ناخب وناخبة .يمثلون نسبة قدرها ١٦.٩٥% من إجمالي المقيدين في الدائرة ونحو ٣٩.٩٢ % من إجمالي سكان المركز البالغ عددهم (١٣٠٩٨)نسمة .

-المركز الانتخابي(هـ)

يظم حارتي النسيرية والمصلى يبلغ إجمالي سكانه نحو(١٤٢٨٤) نسمة بنسبة قدرها١٧.٢٥%من إجمالي سكان الدائرة منهم (٤١١٧) ناخب وناخبة مقيدين في سجلات الناخبين يمثلون نسبة قدرها ١٣.٣٤% من إجمالي الناخبين المقيدين في الدائرة ونحو ٢٨.٨٢% من إجمالي سكان المركز .

- المركز الانتخابي (و)

يتكون هذا المركز من نحو خمس حارات يبلغ إجمالي سكانها (١٠٨٦٠) نسمه يمثلون ١٣.٠٥ % من إجمالي سكان الدائرة ، وبلغ إجمالي المقيدين في الانتخابات نحو (٥٤٤٤) ناخب وناخبة يمثلون نسبة قدرها ٥٠.٣٧ % من إجمالي سكان المركز ونحو١٧.٦٢% من إجمالي الناخبين المقيدين .

ثانيا- التصويت في الانتخابات .

يعد التصويت في الانتخابات من أهم أساسيات العملية الديمقراطية وجزءا مكملا للانتخابات حيث تتوقف عليها قياس الكفاءة الديمقراطية للسكان ، فقد يقوم حزب من الأحزاب بدفع أعضائه ومناصريه خلال مرحلة القيد والتسجيل لكي يضمن عددا كبيرا من الأصوات تؤهله في المنافسة على الفوز ، وفي نفس الوقت تلعب الدعاية الانتخابية للمرشح دورا كبيرا في التأثير على سلوكيات الناخب وتحفزه للتوجه نحو صناديق الاقتراع للإدلاء بصوته لصالح المرشح . وبالتالي يتوقف على ذلك مصير فوز أي من المرشحين المتنافسين على مستوى الدائرة الواحدة أو مجموعة الدوائر الانتخابية .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٦) يتبين أن إجمالي الناخبين المقيدين في نطاق الدائرة بلغوا نحو (٣٠٨٤٨) ناخبا وناخبة ، وبلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم نحو (٢٤٩٦٢) فيما بلغ عدد الأصوات الصحيحة نحو (٢٣٩٤٤) تمثل نسبة قدرها ٩٥.٨٩% من إجمالي الأصوات وعدد الأصوات الباطلة نحو(١٠٢٤) صوتا بنسبة ٤.١١ %من إجمالي الأصوات (شكل رقم٩) .

جدول رقم(٦)

التصويت في الانتخابات والأصوات الصحيحة والباطلة

إجمالي المقيدين	المشاركين بالتصويت	إجمالي %	الأصوات الصحيحة	الأصوات الباطلة	% من الأصوات
٣٠٨٤٨	٢٤٩٦٨	٨٠.٩٣	٢٣٩٤٤	١٠٢٤	٤.١١

المصدر:الجمهورية اليمنية، اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، قطاع الشئون الفنية ، صنعاء ، تقرير غير منشور ، ٢٠٠٣

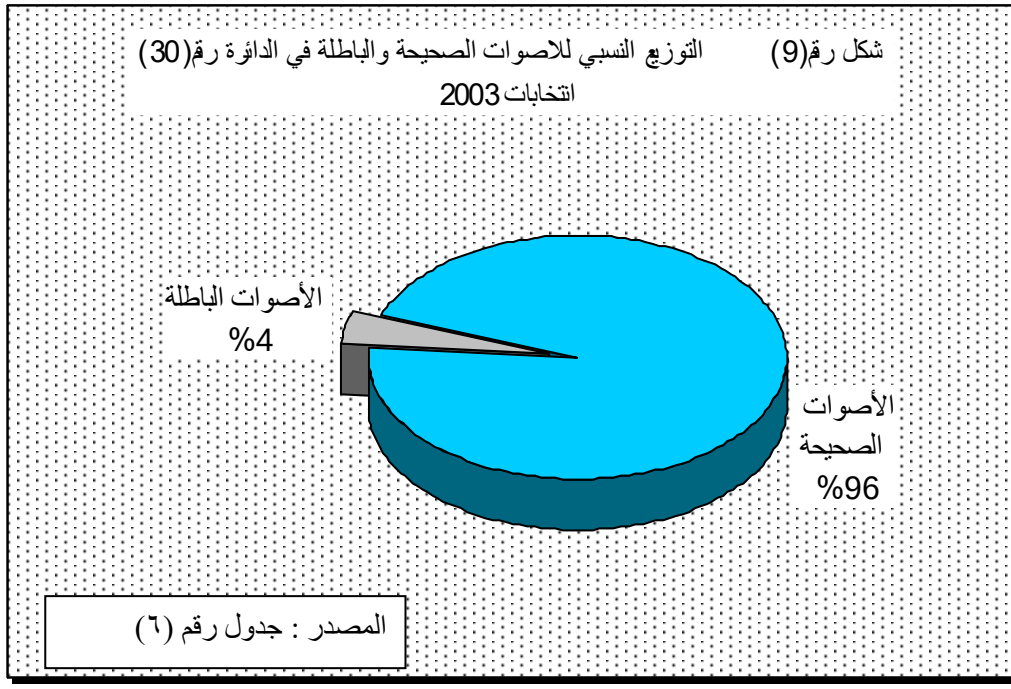

ثالثا: السلوك ألتصويتي للناخبين (الدراسة التطبيقية)

اعد لغرض معرفة السلوك ألتصويتي للناخبين في الدائرة (٣٠) عدد من الإجراءات منها :

١. **إعداد دليل للعمل الميداني متمثلا في استمارة استبيان تتضمن عدد من المحاور بصيغة أسئلة تشمل مختلف الجوانب المتعلقة بسلوك الناخب في التصويت . تم توزيعها على ٨٠٠ عينة عشوائية في جميع الدوائر المحلية التابعة للدائرة الانتخابية (٣٠) (المراكز الانتخابية) الستةالتي تتكون منها الدائرة منها ٣٩٢ استمارة تم إلغائها بسبب عدم وضوح الإجابة وتحفض البعض عن إجابة بعض الأسئلة .**

٢. **المقابلات التي قام بها الباحث مع بعض الناخبين قبل يوم الاقتراع إلى جانب الملاحظة من واقع المشاركة .**

وكانت نتيجة الدراسة وفق المحاور المعدة الموضحة في الجدول رقم (٧أ،٧ب) على النحو التالي :

- **القيد في سجلات الناخبين . بلغ إجمالي المقيدين في السجلات الانتخابية للدائرة بلغوا نحو ٣٦٠ ناخب يمثلون نسبة قدرها ٨٨.٢٣% من إجمالي المبحوثين ونحو ٤٨ منهم غير مقيدين وسبب عدم القيد يرجع إلى أن حوالي ٢٠% منهم لم يكونوا متواجدين في نطاق الدائرة اثنا مرحلة القيد والتسجيل التي سبقت الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٣، ونحو ٨٠% منهم كانوا متواجدين بالفعل ولكن لم تكن لديهم الرغبة في التسجيل .**

- الانتماء السياسية . بلغ إجمالي المنتميين إلى أحزاب وتنظيمات سياسية ٢٨٥ ناخب يمثلون نسبة قدرها ٧٩% من إجمالي العينة الذين شملتهم الدراسة ، وحوالي ٢١% لاينتمونا سياسيا . وهم لذلك لا يرون جدوى في انتمائهم إلى أي من الأحزاب الموجودة على الساحة وجميع الأحزاب في نظرهم غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الناخبين .
- المشاركة في عملية الاقتراع . شارك في عملية الاقتراع نحو ٣٢٤ ناخب يمثلون نسبة قدرها ٩٠% من إجمالي العينة ، بينما ٣٦ منهم لم يشاركوا والسبب في ذلك يرجع إلى أن حوالي ٨١% غير مقتنعين بأي من المرشحين المتقدمين للدائرة بينما ١٩% منهم لم يكونوا متواجدين في مقر إقامتهم يوم الاقتراع .
- التصويت في الانتخابات . بلغ إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم في صناديق الاقتراع صباح يوم السابع والعشرين من أبريل ٢٠٠٣ نحو٣٢٤ ناخب من مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلون ، ولكن البعض منهم لم يصوت لصالح مرشح الحزب الذي ينتمي إليه ، حيث بلغ عدد الذين صوتوا لصالح مرشح الحزب الذي ينتمون إليه نحو٢٤٠ ناخب يمثلون نسبة قدرها ٨٤.٢% من إجمالي عينة الدراسة المنتمون إلي أحزاب سياسية بينما حوالي ١٥.٨% لم يصوتوا لصالح مرشح حزبهم والسبب في ذلك يرج إلي

أ-أن البعض منهم لم يسبق له أن عرف مرشحه في الانتخابات وهو لذلك غير مقتنع بان يكون ممثلا له في البرلمان خاصة وان طبيعة الحياة السياسية تقتضي ظرورة التفاعل مع الناخبين وتلمس مشاكلهم وأحوالهم كما انهم لم يلمسوا ذلك أيضا من المرشحين الذين سبق وان صوتوا لصالحهم في الانتخابات النيابية السابقة

ب- أفاد البعض انه تربطهم بمرشح الحزب الآخر علاقة قرابة ومنهم من أفاد انه على معرفة كاملة به اكثر من مرشح الحزب الذي ينتمي إليه .

ج- افاد البعض الآخر منهم أن سبب ذلك يرجع إلي سوء تعامل أنصار المرشح مع الناخبين الأمر الذي دفعه إلي الإدلاء بصوته لصالح مرشح الحزب الآخر رغم عدم قناعته بذلك.

يتضح ذلك أيضا من خلال نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم دون قناعة وهم يمثلون نسبة قدرها ١١.١١% من إجمالي الناخبين المشاركين في التصويت الانتخابي منهم ٣٥% أكدوا أن المرشح غير معروف لديهم و٤٣% كانت إجابتهم مقتصرة على عدم امتلاك المرشح الخبرة التي تؤهله لممارسة العمل البرلماني ونحو ٢٢% كانت إجابتهم بأنهم صوتوا لصالح مرشح حزب آخر غير الحزب الذي ينتمون إليه. وهذا يقودنا بالفعل إلي حقيقة ما ذكره أر سطوا في جانب قوة سكان الدولة بقوله " يجب ان يعرف السكان بعضهم البعض وفي نفس الوقت يعرفون مرشحهم في الانتخابات "[١٦] وإذا كان ما ذكره هذا الفيلسوف اليوناني ينطبق على العصر والدولة التي عاشها في عصره بحجمها الطبيعي والبشري ، إلا أن ذلك يمكن أن ينطبق على وضعنا الحالي خاصة في نطاق التقسيمات السياسية للدوائر الانتخابية التي أخذت بالاعتبار الجانبين الجغرافي والاجتماعي .

• نتيجة الاقتراع . تباينت إجابة الناخبين المبحوثين حول مدى قناعتهم بالمرشح الذي نال ثقة الناخبين بالدائرة ، أبدى البعض عدم ارتياحه لما أسفرت عنه النتيجة لكون المرشح ينتمي إلي نفس الحزب الذي فاز بمقعد الدائرة في الدورتين الانتخابيتين (الأولى ١٩٩٣

والثانية ١٩٩٧) وانهم طيلة الفترة السابقة لم يلمسوا أي جانب إيجابي من قبل المرشحين الفائزين بمقعد الدائرة لفترتين متتاليتين ، حيال تلمس أحوالهم أو تقديم الخدمات الضرورية لسكان الدائرة ، لان الناخبين حين يصوتوا لصالح مرشحهم في الانتخابات يظلوا على يقين بأنه سوف يقف إلي جانب مصالحهم سواء في البرلمان أو أمام الحكومة [١٧] وأنه سوف يعمل على الإيفاء بوعوده التي سبق وأن وعدهم بتحقيقها إذا حالفه الفوز في الانتخابات .وهولا يمثلون نسبة ٧٢% بينما ٢٨% أفادوا أن المرشح الفائز ينتمي لحزب غير الحزب الذي ينتمون إليه .

- المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة . بلغ إجمالي الناخبين الذين سيق لهم وان شاركوا في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧ نحو١٧٨ ناخب يمثلون نسبة قدرها ٤٩.٤٤% من إجمالي الناخبين الذين شملتهم الدراسة ، في حين أن حوالي ٥٠.٥٦ % لم يشاركوا وان هذه المشاركة تعد الأولى بالنسبة لهم ، والسبب في ذلك يرجع إلي أن ٤٦% منهم لم يكونوا مقيدين في سجلات القيد وحوالي ٣٦% كانوا مقيدين ولكنهم لم يشاركوا في عملية التصويت ، ونحو ٢٤% لم يكونوا متواجدين في نطاق الدائرة الانتخابية .
- التصويت في الانتخابات السابقة . أدلى الناخبين المشاركين في الانتخابات السابقة بأصواتهم في صناديق الاقتراع يوم السابع والعشرين من أبريل ١٩٩٧ وجميعهم صوتوا لصالح مرشح حزبي ، رغم أن حوالي ٢١% منهم لم يكن ينتمي إلي آي من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات ، وانهم أدلوا بأصواتهم تعاطف مع المرشح بغض النظر عن انتمائه السياسي وهولا يمثلون نحو٦٣% وحوالي ٣٧% أكدوا بان المرشح الذي

صوتوا لصالحه كان مرشحا جيدا . أما الذين لم يشاركوا في التصويت وعددهم (١٨٢) فقد ذكروا نفس الأسباب الموضحة في البند السابق

جدول رقم (٧)أ

المحاور الأساسية للدراسة الميدانية ونتائجها

م	البيـــــتان	نعم	%	لا	%	إجمالي
١	القيد في سجلات الناخبين	٣٦٠	٨٨.٢٣	٤٨	١١.٧٧	٣٦٠
٢	الانتماء السياسي	٢٨٥	٧٩	٧٥	٢١	٣٦٠
٣	المشاركة في عملية الاقتراع	٣٢٤	٩٠	٣٦	١٠	٣٦٠
٤	التصويت في الانتخابات	٣٢٤	٩٠	٣٦	١٠	٣٦٠
٥	القناعة في عملية التصويت	٢٨٨	٨٠	٧٢	٢٠	٣٦٠
٦	الاقتناع بفوز المرشح	٢٥٩	٧١.٩	١٠١	٢٨.١	٣٦٠
٧	المشاركة في الانتخابات السابقة	١٧٨	٤٩.٤٤	١٨٢	٥٠.٥٦	٣٦٠
٨	التصويت في الانتخابات السابقة	١٧٨	٤٩.٤٤	١٨٢	٥٠.٥٦	٣٦٠

جدول رقم (٧)ب

جدول رقم(٧ب) المحاور الأساسية للدراسة الميدانية ونتائجها(الأسباب)

م	البيـــــتان	عدم القناعة والرغبة%	غير متواجد %	غير مقيد%	صلة قرابة%	خبرة المرشح%	اتجاهات المرشح %	معرفةالمرشح	لم يقدم لهم خدمة	اجمالي%
١	عدم القيد في سجلات الناخبين	٢٠	٨٠	–	–	–	–		–	١٠٠
٢	عدم الانتماء السياسي	١٠٠	–	–	–	–	–		–	١٠٠
٣	عدم المشاركة في الاقتراع	٨١	١٩	–	–	–	–		–	١٠٠
٤	عدم التصويت في الانتخابات	٧٠	–	–	١٣	–	–	١٧	–	١٠٠
٥	عدم القناعة في عملية التصويت	–	–	–	–	٤٣	٢٢	٣٥	–	١٠٠

٦	عدم الاقتناع بفوز المرشح	–	–	–	–	٢٧	–	٧٣	١٠٠
٧	عدم المشاركة في الانتخابات السابقة	٣٠	٢٤	٤٦	–	–	–	–	–	١٠٠

رابعا:العوامل المؤثرة في السلوك ألتصويتي للناخبين .

تلعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها المجتمع دورا كبيرا في التأثير على سلوكيات الفرد في التعامل مع معطيات الواقع ومستجدا ته ، ففي الوقت الذي يحتدم فيه الصراع السلمي بين مختلف القوى السياسية بما تحتويه صناديق الاقتراع من خلا صات سلوكية ، تعكس رؤية المجتمع لواقعه الديمقراطي ، وتعزز من مكانته السياسية والمساهمة في صنع القرار. تبرز على الساحة الدستورية عدد من العوامل التي تلعب دورا هاما في التأثير على سلوك الناخب ، حيال الإدلاء بصوته لصالح مرشح ما في الانتخابات . وهذه العوامل هي :

١-العامل الاجتماعي . تلعب الظروف الاجتماعية التي يعيشها المجتمع اليمني دورا في طبيعة حياته السياسية ، نظرا لتمسكه بانتمائه القبلي ومحدداتها الاجتماعية القائمة على مبدأ التماسك والتكافل بين جميع أفراد القبيلة [١٨] وبالتالي فإن تعامله مع الأحداث والمستجدات الديمقراطية أمرا مرهون بواقع الضوابط الاجتماعية القائمة بين أفراد القبيلة الواحدة . الشيء الذي يؤكد عدم جدية الانتماء السياسي في ظل الوجود الفعلي للقبيلة ، وهنا تبرز صعوبة التأثير على سلوكيات الناخب حيال الإدلاء بصوته في الانتخابات ، الا لمرشح القبيلة بغض النظر عن جانب الانتماء الحزبي بالنسبة له أو لمرشحه .

كما تتضح أهمية الجانب الاجتماعي بشكل أكبر في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية ، ففي الريف يعتمد الشخص المرشح اعتمادا كليا على أبنا منطقته وعشيرته وجيرانه في مناصرته السياسية ، بينما يعتمدا ا لمرشح في المناطق الحضرية على قوة الحزب الذي

ينتمي إليه اكثر من اعتماده على جيرانه وعشيرته . بينما يكون تأثير عامل العشيرة ملزما في اغلب الحالات ، فان عامل الجوار يظهر من خلال موقف الناخبين تجاه المرشح وفقا لما يتلقونه من معلومات عن المرشح ،سواء عن طريق وسائل الأعلام الرسمية المتاحة للجميع او بصفة خاصة من العلاقات الخاصة [١٩].

وبالتالي يلزم للمرشح الذي يرغب في المنافسة للفوز بمقعد برلماني أن يكون له رصيد حافل بالخدمات التي تحتاج إليها منطقته أو دائرته الانتخابية .

هذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى الدائرة الانتخابية رقم (٣٠) .حيث أجمع الناخبين (العيتة) الذين شملتهم الدراسة أن المرشح الذي سينال ثقة الناخبين ، هو من تتوفر فيه الشروط الآتية:

أ- أن يكون على صلة وثيقة بأبناء المنطقة أو الدائرة الانتخابية (موطنه الانتخابي)

ب- أن يكون من أبناء المنطقة ومعروف لدى الجميع بتعامله واستقامته ، وتتضح الرؤية في أهمية هذا الجانب من خلال ما أشار إليه بعض فلاسفة اليونان في كتاباته عن الدولة ، حيث أشار الفيلسوف "أر سطوا " إلى أهمية الانتخابات في حياة الدولة ، عندما تحدث عن أهم عناصر بناء الدولة مشيرا إلى أن قوة الدولة تتحدد من خلال عنصرين هما : "عدد السكان وكم موارد الثروة " وان الحجم الأمثل للسكان يتحدد من خلال معرفة السكان لبعضهم البعض وأيضا معرفتهم لمرشحهم في الانتخابات[٢٠] .

ج- أن يعمل على تلبية احتياجات السكان من الخدمات الأساسية ، وحل مشاكلهم الاجتماعية وذلك قبل أن يقدم على ترشيح نفسه في الانتخابات .

٢- العامل الاقتصادي .

تهتم الحكومات بالعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للشغب و تحقيق الرفاهية من أجل ضمان إنجاح العملية الديمقراطية ، إذ لاجدوى من ذلك في ظل تدني المستوى المعيشي للسكان ، حيث يصبح من السهل لمن يمتلك القدرة على تحقيق متطلبات الناخبين وتحيق رغباتهم الحصول على أصواتهم بسهولة ودون عنا يذكر . وبالتالي يشكل المستوى المعيشي المتدني للسكان سببا في تدمير الأساس البيولوجي للديمقراطية حيث يصبح من السهل شراء أصوات الجياع [٢١].

يتضح أثر هذا الجانب من خلال استطلاع أجرته الدراسة قبل موعد التصويت في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣ ، عندما تم استفسار بعض الناخبين حول الإدلاء بصوته في الانتخابات ولصالح أي من المرشحين في نطاق الدائرة الانتخابية ، كانت إجابة البعض منهم أن المرشح المستحق بصوته هو من سيد فع له مبلغ من المال مقابل الإدلاء بصوته لكون وضعه المعيشي لا يتيح له فرصة ضياع يوم في الزحام على صناديق الاقتراع وأنه لو فعل ذلك لخسر قوت آسرته ولكنه قد يضحي إذا ما حصل على ما يعينه في التغلب على مشاكله المعيشية . وهذا يعني أن انخفاض المستوى المعيشي يعمل على تدمير الأساس البيولوجي للديمقراطية وبالتالي يصبح من السهل شراء الأصوات.

٣-الدعاية الانتخابية :.تشكل الدعاية الانتخابية جانبا أساسيا وهاما في دفع الناخب للتوجه نحو صناديق الاقتراع ومن ثم التصويت لصالح مرشح لمسوا في برنامجه الانتخابي ما يلبي احتياجاتهم ، ففي الغالب تتضمن البرامج الانتخابية للمرشحين مبالغة في تحقيق آمال

الناخبين مما يجعلهم يشعرون بخيبة الأمل في مرشحهم إذا لم يفي بحقهم في الوعد . وهذا يدفع الناخبين إلى عدم الاكتراث بفحوى الشعارات التي تردد في أي موسم انتخابي .

وقد يلجا بعض المرشحين إلى جماعة بعينيها لمناصرته وقيادة حملته الدعائية في نطاق الدائرة الانتخابية التي رشح نفسه فيها ، فيعمل أنصاره على استغلال الموقف للفتك به عن طريق إساءة التعامل مع الناخبين بتصرفات غير مستحبة لدي الناخب مما يدفعه إلى العزوف عن فراره في التصويت لصالح المرشح حتى وإن كان المرشح ينتمي إلى نفس الحزب أو للتنظيم الذي ينتمي إليه . يؤكد ذلك ما خلصت إليه الدراسة الميدانية من أن بعض الناخبين المبحوثين صوتوا بغير قناعة في الانتخابات النيابية الأخيرة لصالح مرشح آخر غير مرشح الحزب الذي ينتمون إليه وعللوا أن سبب ذلك يرجع إلى سوء تصرف أنصاره وقيادات حملته الدعائية ، الشيء الذي ينعكس سلبا على نتيجة التصويت النهائي .

نتائج الدراسة وتوصياتها .

في ختام هذه الدراسة التي تناولت طبيعة الحياة الديمقراطية لليمن وتوجهه حيال تفعيل مسار بنائه السياسي وفق اتجاه ديمقراطي قائم على التعددية السياسية ، التي تجسدت من خلال الانتخابات الحرة التي تمت خلال الدورات البرلمانية ،خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج على النحو التالي :

١. مثلت الانتخابات النيابية التي تمت على مستوى الوحدة السياسية جانب قوة في مسار الحياة السياسية لليمن حيث تم تفعيل دور الفرد في عملية صنع القرار وعززت من إمكانية أيدلوجية الحوار والتنافس السلمي للوصول إلى السلطة .

٢. أن تقسيم الدوائر الانتخابية تم على أساس معيار الحجم السكاني عند أول دورة انتخابية مما يجعل الأمر أكثر صعوبة في معرفة جانب التحيز في تقسيم الدوائر الانتخابية واستمر العمل على ذلك خلال المراحل الانتخابية الثلاث دون زيادة في عدد الدوائر رغم ارتفاع معدل الحجم السكاني . وبالتالي يلزم إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها بين الوحدات الإدارية وفق أسس جغرافية

٣. انخفاض عدد الأحزاب المشاركة في المرحلتين الثانية والثالثة مقارنة بالمرحلة الأولى يشكل جانب ضعف في التنافس الفعلي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية.

٤. أن انخفاض المستوى المعيشي وزيادة عامل الترابط الاجتماعي يعدان مؤشران هامان في التأثير على سلوك الناخبين حيال الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات لصالح مرشح ما وهذا يمثل جانب ضعف في عمليةالانتماءات السياسية و تأثيراتها لدى بعض الأفراد الذين أكدوا انتمائهم السياسي ، وعدم رغبتهم في المشاركة بالتصويت لصالح مرشح الحزب الذي ينتمون إليه بسبب عدم معرفتهم السابقة لمرشحهم في الانتخابات .

٥. ضعف إمكانية تفاعل الناخبين مع معطيات الممارسة الديمقراطية يتبين ذلك من خلال عدم قناعة البعض في التصويت لصالح مرشح الحزب الذي ينتمي اليه وبالتالي فان الأمر يتطلب ضرورة تفعيل دورا لمشاركة الجماهيرية لترسيخ مبدأ التوجه الديمقراطي لما من شانه توسيع المشاركة في عملية صنع القرار

٦. أن انحصار التنافس في الدائرة موضوع الدراسة بين حزبين محددين خلال الدورات الانتخابية الثلاث ، يؤكد تركز أنصارهم في نطاق الدائرة الانتخابية وانحصار الفوز بمقعد

الدائرة لمرشح حزب واحد في الدورات الثلاث يجعل المنافسة على انتزاع الفوز من قبل الأحزاب الأخرى ، لا تخرج عن نطاق المنافسة التقليدية

٧. أن الدائرة ٣٠ تعد من الدوائر المهيأة للتوسع العمراني نظرا لموقعها في الجهة الغربية من المدينة وهي لذلك قابلة للنمو السكاني والتوسع العمراني ، وبالتالي يلزم إعادة النظر بتقسيمها إلى دائرتين انتخابيتين .

((استمارة استبيان عن الانتخابات النيابية ٢٧ أبريل ٢٠٠٣))
دراسة للسلوك التصويتي للناخبين في الدائرة (٣٠)

الدائرة الانتخابية ( ) المركز الانتخابي ( )

١- هل أنت مقيد بجداول الناخبين . نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة لا ماهى الأسباب .

-لم تكن لدى رغبة في التسجيل

-لم اكن متواجدا في موطني الانتخابي

-أخرى تذكر .....

٢-هل شاركت في عملية الاقتراع ☐ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة(لا) ماهي الأسباب :. عدم وجود مرشح مناسب ☐ لم اكن متواجداً في موطني الانتخابي ☐ أخرى تذكر .....

٣-لمن أدليت بصوتك في الانتخابات النيابية الأخيرة ٢٠٠٣ .

- لمرشح حزبي ☐ لم ☐ : تعاطف مع حزبه ☐ تعاطف مع المرشح ☐ تربطني به قرابة ☐ انتما سياسي

احمد مهيوب احمد

-لمرشح مستقل لماذا : تعاطف معه ☐ تربطني به قرابة

☐ لانه مرشح جيد

-في حالة عدم ترشيح أحد ما هي الأسباب :

- .....
- .....
- .....

٤-هل أدليت بصوتك عن قناعة . نعم لا

في حالة الإجابة لا ماهى الأسباب.؟

-.....

-.....

- هل شاركت في الانتخابات ☐ابية السابقة☐ نعم لا

في حالة الإجابة لا ماهى الأسباب :- -٠

-..... .....

٦- لمن أدليت بصوتك في الانتخابات السابقة . لمرشح حزبي ☐ ☐ لمرشح مستقل

٧- أين يقع موطنك الانتخابي ؟ ☐ في الريف ☐ في المدينة

٨-من هو المرشح الذي نال ثقة الناخبين في دائرتك الانتخابية؟ .

☐ مرشح حزبي لماذا

.....

☐ مرشح مستقل لماذا

.....

٩- هل أنت مقتنع بف☐ هذا المرش☐؟ نعم لا

في حالة الإجابة لا ما هى الأسباب :

.....

١٠- هل أنت منتمى إلى حزب من الأحزاب المتواجدة على□ساحة اليم□ ؟ نعم لا

-في حالة الإجابة (لا) لماذا

.....:

.....

١١- المرشح الذي نال ثقة الناخبين في دائرتك الانتخابية فى الانتخابات النيابية السابقة وعاد للترشيح□مرة أخرى هل□ نال ثقة الناخبين مرة أخرى ؟ نعم لا

- **في حالة الإجابة(نعم) لماذا:**

.....

- **في حالة الإجابة (لا) لماذا**

.....:

١٢- ما هي افضل الوسائل التي يمكن من خلالها كسب أصوات الناخبين؟

.....

.....

قائمة المراجع

---

(١) فيليب حتي ، تاريخ العرب (الجزء الأول) ، دار الكشاف ، ط٤ ،١٩٠٢ ، ص ١٩٢-١٩٣

(٢) محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية ،-منضور معاصر ، مكتبة الأنجلوا المصرية القاهرة ،،ط٢ ، ١٩٩٥ ، ص٧٦٤ .

(٣)بيتر تيلور وكولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعلمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد ،سلسلة عالم المعرفة (٢٨٣) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ٢٠٠٢ ، ص

(٤) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، جغرافية الانتخابات في اليمن ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ،٢٠٠٤

(٥) غانم النجار وجاسم كرم ،السلوك الانتخابي في الكويت ،- دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الآمة الكويتي ، السياسة الدولية العدد(٨٩) ،١٩٨٧

(٦) محمد جعفر قاسم ، مشروع قانون الانتخابات الجديد ،ندوة النظم الانتخابية ومستقبل الديمقراطية في الجمهورية اليمنية ، المؤتمر الشعبي

العام فرع جامعة صنعاء الفترة من ١٦-١٧ فبراير ١٩٩٣م ، ص ١٥١

(٧) الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢ ، مطابع الأوفست ، صنعاء ٢٠٠٣ ، ص

(٨) محمد محمود الديب ، مرجع سابق ، ص٧٧٣

(٩) Lars Erslev Anderson . Yemen Democracy in a tribal society's (Yemen present and best) Lund Middle Eastern and North Africa Studies (Tuned University press) , 1994 , p.12 .

(١٠) احمد عبد الله الصوفي واخرون ، التحول الديمقراطي في اليمن – التحدي والاستجابة ،المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية ، مطابع دار التوجيه المعنوي ، صنعاء ، ٢٠٠٣ . ص٣٨

(١١) محمد محمود الديب ، مرجع سابق ، ص٧٦٧ .

(١٢) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣ ، دار المجد للطباعة والنشر ،صنعا ، ٢٠٠٣ . ص٨٨

(١٣) http//www .Scar .org.yemen.takssem.accest.may.2005

(١٤) ibid

(١٥) اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، قطاع الشئون الفنية والتخطيط ، صنعاء ،نتائج قيد وتسجيل الناخبين في عموم الدوائر الانتخابية تقرير غير منشور ، ٢٠٠٣ .

(١٦) محمد محمود الديب مرجع سابق ، ص٢١

(١٧) نفس المرجع ،ص ٢٦

(١٨) نيفين عبد المنعم سند ،الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهره ، دار النهضة المصرية ، القاهره ، ١٩٩٨ ، ص ٤٥ .

(١٩) بيتر تيلور وكولن فلنت ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٢٠) محمد محمود الديب ، مرجع سابق ، ص ٢

(٢١) نفس المرجع ، ص ٢٥٣